ورقة
الغرفة التجارية والصناعية / عدن
حول قرارات الحكومة والبنك المركزي الاخير واثرها على الوضع الاقتصادي
مقدمة لورشة العمل المنظمه من قبل
رابطة الاقتصاديين
بموعد 03 / سبتمبر 2021م

تتلاحق تداعيات إقدام الحكومة على رفع سعر صرف الدولار الجمركي بنسبة 100% على الواردات وسط تحذيرات الغرف التجارية والصناعية بعدن والمحافظات الأخرى ومحللين وخبراء اقتصاد من خطورة هذا القرار، سيما بعد الرفض الذي أبدته القطاعات التجارية، وتوقف عملية الاستيراد من قبل غالبية التجار والمستوردين.

في أعقاب وقبل وبعد قرار الحكومة تستمر الأسواق في تسجل ارتفاعات جديدة في أسعار المواد الأساسية في عموم محافظات الجمهورية وصلت إلى مستويات غير مسبوقة لأسباب عدم وجود الجدية في انتهاج الحكومة سياسة اقتصادية حكيمة ورشيدة واللجوء إلى قرارات سريعة غير مدروسة.

وبحسب أسعار المواد الغذائية السائدة حالياً ، فإن الزيادة في أسعار هذه المواد، تفاوتت بين 300 – 400%، عما كانت عليه في عام 2016، وهو ما يؤكد كارثية الوضع المعيشي لملايين الأسر . خاصة مع بقاء مستوى الدخل والأجور لكثير من الموظفين بنفس المستوى منذ 2016م وانقطاع الرواتب وعدم انتظامها لعدة أشهر.

ومن المؤسف تزامن إصدار قرار الحكومة استمرار انهيار قيمة الريال اليمني مقابل الدولار إلى مستوى غير مسبوق، وهو الأمر الذي ينذر بتداعيات قاسية ومدمرة على كافة المستويات الاقتصادية والمعيشية والإنسانية، ويزيد من احتمالات دخول البلاد مرحلة مجاعة حقيقية، بناء على ما يشير إليه الارتفاع اليومي في أسعار المواد الغذائية الأساسية.

إن قرار رفع سعر صرف الدولار الجمركي، الذي اتخذته الحكومة، من شأنه أن يزيد من معاناة المواطنين في عموم البلاد، سيما في ظل الانهيار الاقتصادي الحاصل جراء الحرب المستمرة منذ عام 2015.

وتسهم السياسات المالية والنقدية التي ينتهجها البنك المركزي وعدم قدرته على السيطرة على سوق العملة وعدم قدرته على معالجة وجود قيمتين للعملة الوطنية في بلد واحد في مفاقمة مخاطر الانهيار الاقتصادي الحاصل، سيما بعد تهاوي سعر صرف العملة متخطياً حاجز الـ 1000 ريال يمني مقابل الدولار الواحد.

تنطلق الغرفة التجارية والصناعية من مسئوليتها كممثلين للقطاع الخاص لتؤكد أهمية التكاتف لعمل كل جهد لحماية الاقتصاد الوطني من الانهيار والحفاظ على أسعار السلع والخدمات عند مستويات مقبولة ومعقولة ...وفي إطار هذا الجهد فقد رفعت الغرفة التجارية والصناعية بعدن رسالة مؤرخة في 01/ أغسطس/ 2021م إلى الأخ دولة رئيس الوزراء تطالب فيها بتجميد تطبيق القرار وإشراك الغرفة التجارية والصناعية في اللجان الفنية المتخصصة بشان الاقتصادي عملا بمبدأ الشراكة لصالح استقرار حركة النشاط الاقتصادي للوطن.

تحذر الغرفة التجارية والصناعية من الأضرار الوخيمة والسلبية التي ستلحق بالاقتصاد الوطني وحياة الناس المعيشية جراء هذا القرار، الذي سينتج عنه أيضاً توسع عمليات التهريب والغش التجاري، كما سيؤدي لنقص إيرادات الجمارك.

ئيا بـ CamScanner

ومن خلال السرد أعلاه نرى أن أسباب خلل الحياة الاقتصادية تتمحور في مكونين أساسيين :

أولا سوء إدارة السياسات النقدية في البنك المركزي وغياب الرقابة على أداء البنك ونتيجتها تهاوي قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية.

وقد سبق أن طالبت الغرفة مرارا وتكرارا بتفعيل مشاركة القطاع الخاص في اجتماعات مجلس الإدارة بموجب قانون البنك ولكنه قوبل بالرفض .

ثانيا الزيادات الكبيرة في أسعار السلع المستوردة عموما والمواد الغذائية بصورة خاصة ، ونورد أسبابها كالتالي :

1- تأخير السفن القادمة إلى ميناء عدن لإلزامها بالمرور على ميناء دبي أو جدة أو جيبوتي للتفتيش والحصول على تصريح دخول ميناء عدن .
2- ارتفاع رسم التأمين البحري بسبب الحرب المستمرة .
3- ارتفاع أجور النقل الداخلي من والى ميناء عدن وهيمنة نقابة النقل في ميناء عدن التي تفرض نفسها كإحدى شركات النقل الخاص للبضائع .
4- الإضرابات المتكررة في ميناء عدن .
5- الجبايات المتحصلة على الطرقات من قبل نقاط أمنية متعددة على شاحنات نقل البضائع.

وعليه نقترح الآتي :

1. انتهاج الحكومة مبدأ التنسيق والتشاور المسبق مع الغرف التجارية والصناعية بكل ما يتخذ من قرارات اقتصادية وتجارية ...لان ذلك يخدم مصلحة الجميع.
2. إلغاء أو تأجيل أو تجميد القرار بشان رفع سعر صرف الدولار الجمركي بنسبة 100% والعمل على استحداث إصلاحات اقتصادية متوازنة تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.
3. إعفاء جميع السلع الضرورية الأساسية المتعلقة بالغذاء والدواء ومستلزمات الأطفال من أي ضرائب في ظل الظروف المعيشية الصعبة الحالية ... ويمكن تحديد هذه السلع من قبل الحكومة والجهات ذات العلاقة.
4. تسديد الضرائب والرسوم والواجبات عبر نظام إلى محكم يحمي حقوق الدولة والسلطات المحلية والقطاع الخاص.
5. مشاركة ممثلي الغرفة في اجتماعات مجلس إدارة البنك المركزي.

ئيا بـ CamScanner